

هو العليم

ترك حج التمتع سنة من؟

مناقشة العلامة الطهراني لتحريم عمر
"حج التمتع"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
وَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ مِنَ الْآنَ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ
وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

تعريف الحج، العمرة، وحج التمتع.

لا بدّ بداية من التنبيه على أنّ الحجّ والعمرة كانا عمليين مستقلّين قبل الإعلان عن تشريع حجّ التمتع ضمن حجّة الوداع. فقد كان الحجّ عبارة عن: الإحرام من الميقات، والوقوف في عرفات، والمشعر، ومناسك منى، والطواف حول الكعبة، والسعي بين الصفا والمروة. وكانت تجري هذه الأعمال في أشهر خاصّة: **الحجّ أشهر معلومات**^١. ومن أحرم للحجّ في غير هذه الأشهر فحجّه باطل.

وكانت العمرة عبارة عن: الإحرام من الميقات، والطواف حول بيت الله الحرام، والصلاة، والسعي بين الصفا والمروة، والحلق أو التقصير، ولم يكن لهذه الأعمال وقت معيّن، بل كانت تؤدّى في أيّ يوم أو ليلة في السنة.

وأما بعد تشريع حجّ التمتع فقد صار الحجّ على قسمين قسم لأهل مكّة وجوارها وآخر لغيرهم. فأما أهل مكّة وجوارها فقد بقي حجّهم كما كان، وأما غيرهم فأدخلت فيه العمرة وصار الحاجّ يحرم من الميقات للعمرة، وبعد الفراغ منها يحلّ من إحرامه وتحلّ له محرّمات الإحرام، فيستمتع بها إلى اليوم الثامن من ذي الحجّة حيث يشعّ بأعمال الحجّ ويحرم له من مكّة،

١ الآية ١٩٦، من السورة ٢: البقرة.

ويؤدّي سائر أعماله. ولدخول العمرة في الحجّ والتمتع بما يحرم على المحرم بينها سمي هذا الحجّ بحجّ التمتع وعمرته بعمرة التمتع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ غير حجّ التمتع - والذي هو تكليف حاضري المسجد الحرام ومجاوريه - إن قرن فيه الحاجّ الهدي معه وساق الأضحية سمي حجّ قران، وإلا سمي حجّ أفراد، وهما لا يختلفان في أعمالهما بغير ذلك.

بيان الخلاف بين السنة والشيعة حول حجّ التمتع والدافع إلى البحث

يتفق الجميع دون أدنى شكّ على تشريع حجّ التمتع للبعيد عن المسجد الحرام، وأنّ ذلك كان في حجة الوداع حيث أحلّ جميع الناس من إحرامهم بأمر رسول الله، وتمتعوا، ثمّ أحرّموا ثانية للحجّ. وكذلك يتفقون على بقاء هذا الحكم في عصر أبي بكر، ومدة من حكومة عمر.

ولا خلاف بين الشيعة والسنة في هذه المسألة، إلا أنّ الشيعة تقول: إنّ الحكم باقٍ إلى يوم القيامة كما شرّعه الله ورسوله. وأمّا العامة فيقولون: إنّ نسخ في عصر عمر، وإنّ عمر رفعه، وسنّته واجبة التطبيق كسنة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

هذا هو أصل الموضوع الذي يستفاد من المناقشات القائمة بين الطرفين وردودهما و مؤاخذاتها. ولسنا هنا في حاجة إلى نقل الروايات المتواترة عن الشيعة وأئمّتهم حول المسألة، حيث لا شبهة في دعواهم بعد تصريح القرآن وإعلان الرسول المتكرّر في مكّة. وسنكتفي بالبحث عن مواطن إعلان رسول الله لذلك التشريع، وبالبحث القرآني الذي يبيّن الآية التي تناولت حجّ التمتع، وبالبحث الروائي الخاص بالروايات المعتمدة عند إخواننا من أهل السنة، حفظاً لروح الأخوة، والتزاماً بمبدأ الرفق في الجدل، يتلو ذلك بحث وجيز حول موقف الخليفة الثاني من هذا الحجّ والجهات المدّعاة على رفضه، واقفين عندها وقفة تأمل ونظر.

ولا يدفعنا إلى ذلك سوى لفت النظر والتعاون مع إخواننا على الوصول إلى الحق، آمليين أن يكون البحث مفيداً لهم أجمعين، وذلك إذا لم تتخذ منه مواقف المخاصمة والمعاداة، وإذا سرنا فيه معاً خطوة تلو خطوة من منطلق البحث عن الحقيقة والرؤية الأصيلة.

إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ^١.

مواطن الإعلان عن تشريع حج التمتع ودخول العمرة في الحج

هناك مواطنان أعلن فيهما رسول الله تشريع حج التمتع، فقد ذكر كل من ابن الأثير وابن هشام في حديثهما عن حجة الوداع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "لما كان بسرف^٢ أمر الناس أن يجلّوا بعمرة ويلبّوا بنية العمرة، ويعتَمروا إذا دخلوا مكة إلا من ساق الهدى، وكان رسول الله صلى الله عليه [وآله وسلم] قد ساق الهدى وناس معه"^٣.

والموطن الثاني هو بعدما دخل النبي صلى الله عليه وآله مكة وطاف وصلى وأحیی السعي بعد أن كان العرب قد استنكفوا عنه في الجاهلية. فلما فرغ من سعيه ووقف على جبل المروة قال: أيها الناس، نزل عليّ الساعة جبرائيل^٤، وهو يأمر كل من لم يقرن هدياً أن يجلّ من إحرامه، أراد بذلك الذين عصوه في سرف، أمّا الذين قرنوا الهدى، فأمرهم أن يبقوا على إحرامهم حتى ينحروا هديهم في محله من منى^٥.

وجاء في "السيرة الحلبية": قال السهيلي: ولم يكن ساق الهدى معه من أصحابه إلا طلحة بن عبد الله، وكذا [أمير المؤمنين] عليّ [بن أبي طالب عليه السلام] جاء من اليمن وقد ساق الهدى معه^٦.

١ الآية ٣٧، من السورة ٥٠: ق.

٢ - وهي موضع يبعد ستة أميال عن مكة.

٣ - الكامل في التاريخ" لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٠٢؛ و"سيرة ابن هشام"، ج ٤، ص ١٠٢٠. واللفظ للأول

٤ " علل الشرائع" طبعة المكتبة الحيدرية، النجف، ص ٤١٤ ضمن رواية فضيل بن عياض عن الإمام الصادق عليه السلام.

٥ انظر: " حبيب السير" مطبعة الحيدري، طهران، ج ١، ص ٤٠٩؛ و" روضة الصفا" الطبعة الحجرية، ج ٢، حجة الوداع؛

وتفسير " الدرّ المشور" طبعة بيروت، دار المعرفة، ج ١، ص ٢١٦.

٦ "السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٥؛ و" سنن البيهقي"، طبعة حيدرآباد الدكن، ج ٥، ص ٩٥، واللفظ للأول.

البحث القرآني

قال تعالى:

تصرّح الآية الكريمة بأنّ على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام - وهم ما عدا أهل مكة والقرى والضواحي القريبة منها - أن يحجّ حجّ التمتع، ثم ينحر ما استيسر من الهدى، من الإبل والبقر والضأن في منى. وأمّا من كان أهله مجاورين للمسجد الحرام، فعليه أن يحجّ حجّ الأفراد وحجّ القران من غير تمتع.

فإنّ قوله تعالى: **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**. يحدّد التكليف اللازم الذي يخصّ الناس البعيدين عن المسجد الحرام على نحو الوجوب. وهذا الحكم باق إلى يوم القيامة بإطلاق الآية، وبنصّ رسول الله الصريح عندما شبك أصابعه في جواب سُراقة بن مالك وقال: **دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ هَكَذَا - مَرَّتَيْنِ - بَلْ لَا بُدَّ الْأَبَدِ**.^١

والسبب في ذلك: أنّ الشريعة الإسلامية السهلة السمحاء رفعت عن الحجاج التكليف المتمثل بشهرين أو أكثر من الإحرام الإلزامي، وذلك أنّ لمن نوى الحجّ أن يحرم من الميقات في الأوّل من شوال وهو عيد الفطر، ثمّ يأتي مكة، ولم يكن له أن يخلق ويقصر بعد دخولها وقيامه بالطواف فيها وصلاته، والسعي، بل كان عليه أن يبقى في لباس الإحرام، مبتعداً عن النساء، وعن كلّ محرّم على المحرم، منتظراً أن تنقضي أيام عرفة والمشعر، وأنّ يحلّ يوم الأضحى ليحلّ من إحرامه، ويتمّ حلّه بالطواف في مكة. وعلى هذا ربّما دام إحرام الحاجّ سبعين يوماً. فقد كانت نفس أعمال الحجّ شاقّة من وجهة نظر الدين الإسلامي المقدّس ومن جهة أخرى يشقّ الإحرام إذا دام سبعين يوماً، سيّما على الشباب الذين تتقدّ فيهم الغريزة الجنسية إثر الأجواء الحارّة، فيشعرون بالميل إلى النساء، ولعلّهم لا يطيقون تركهنّ تلك المدّة فينفد صبرهم. وربّما اضطرّ إلى مواجهة زوجاتهم أولئك الحجاج الذين يصطحبونهم معهم إلى الحجّ؛ فيبطل حجّهم بذلك

١ النصف الثاني من الآية ٩٦، من سورة ٢: البقرة.

وتحب عليهم الكفارة. وربّما كان الحجّاج وحدهم فلجأوا إلى الزنا لا سمح الله، وعندئذ ينقلب هذا العمل الروحيّ وهذه الفريضة التي تتمتع الروح وتفويض بالنور إلى عمل شيطانيّ، حيث يبطل خلاله الإنسان بعفريت الظلمة الشهوانيّة، ممّا يدعو إلى الكآبة والبؤس والظلمة.

كما من المتحمل أن تكون هناك أسباب أخرى لا نعلمها نحن الجاهلون، والله ورسوله أعلم بها. والنتيجة أنّ الله جلّ وعلا كلّف رسوله صلى الله عليه وآله في رحلته الأخيرة إلى الحجّ، بأن يدخل حجّ غير أهل الحرم و القرى القريبة من مكّة في العمرة، بحيث يصيران عملاً واحداً، فلا يعود هؤلاء المحرمون من الميقات يرمون ويلبّون للحجّ، بل يرمون ويلبّون للعمرة، ثمّ يأتون إلى مكّة، ويؤدّون عمرتهم التي لا تستغرق بضع ساعات، يقون بعدها بغير إحرام حتّى اليوم الثامن من ذي الحجّة، وهو يوم التحرك إلى منى وعرفات. أما إحرامهم للحجّ حينئذ وتلبّيتهم به فيصيران من مكّة، ليمضوا بعدهما إلى عرفات، والمشعر، ومنى، ويؤدّوا مناسكهم، وبذلك هم يعتمرون و يحجّون في آن معاً. و في الوقت نفسه فإنّ مدّة الإحرام التي كانت تسبّب حرجاً، لم تعد تستغرق مدّة طويلة؛ ذلك لأنّها في العمرة هي مدّة السير من الميقات إلى مكّة إضافة إلى أعمال العمرة التي لا تستغرق غير وقت يسير. وكذا زمان الحجّ فهو من اليوم التاسع إلى اليوم الثاني عشر الذي تنتهي فيه المناسك، وليس هذا بوقت طويل أيضاً، فقد رفعت المشقّة في الحجّ الواجب بشكل إلزاميّ، وصار بإمكان أولئكم الاستراحة في الوسط العائليّ خلال الفترة الكائنة بين العمرة والحجّ، وصار لهم التمتع باللذائد التي أحلّها الله لهم.

والإشارة اللطيفة في قوله تعالى: **لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**. هي أنّ المسافر يحتاج إلى السكينة والهدوء والأهل. ومن كان معه أهله فإنّه يتمتع بنعمة الحضور كحاضري المسجد الحرام. و من لم يكن أهله حاضري المسجد، وهو بحاجة إلى السكينة والهدوء، فإنّ السماح له بالتمتع بما يحرم عليه هو بمنزلة حضور الأهل و وجود السكينة والهدوء في مقابل ذلك. و التمتع بالنساء والجواري بديل عن حضور الأهل و العائلة.

ولما كانت أرضية الاعتراض على هذا التشريع السماوي موجودة بين الناس من قبل، لذلك أمر الله بالتقوى في تنمة الآية مؤكداً على ذلك، وترك المخالفين في دهشة وخوف من العذاب الشديد. قال جل من قائل : وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ .

البحث الروائي: حج التمتع في روايات العامة المعبرة

فقد جاء في " الدر المنثور " قوله : أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَ الْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُتَعَةِ الْحَاجِّ ؛ فَقَالَ : أَهْلُ الْمُهَاجِرُونَ وَ الْأَنْصَارُ وَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ وَ أَهْلَلْنَا، فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ : **اجْعَلُوا إِهْلَاكَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً إِلَّا مَنْ قَلَّدَ الْهُدْيَ . فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ وَ آتَيْنَا النِّسَاءَ وَ لَبِسْنَا الثِّيَابَ .**

وَ قَالَ : مَنْ قَلَّدَ الْهُدْيَ فَإِنَّهُ لَا يُحِلُّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيَ مَحَلَّهُ . ثُمَّ أَمَرْنَا عَشِيَّةَ التَّرْوِيَةِ أَنْ نُهَلَّ بِالْحَجِّ ؛ فَإِذَا فَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ جِئْنَا فَطُفْنَا بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ، وَ قَدَتَّمَحْنَا وَ عَلَيْنَا الْهُدْيُ كَمَا قَالَ اللَّهُ : **“ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ ”** إِلَى أَمْصَارِكُمْ، وَ الشَّاةُ مُجْزِيٌّ، فَجَمَعُوا نُسُكَيْنِ فِي عَامٍ بَيْنَ الْحَجِّ وَ الْعُمْرَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ، وَ أَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .** وَ أَشْهُرُ الْحَجِّ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ : شَوَّالٌ وَ ذُو الْقَعْدَةِ وَ ذُو الْحِجَّةِ ؛ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلَيْهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ . وَ الرَّفْتُ : الْجَمَاعُ، وَ الْفُسُوقُ : الْمَعَاصِي، وَ الْجِدَالُ : الْمِرَاءُ .^١

لا يخلو هذا الحديث من اضطراب وتشويش عند ملاحظة صدره الذي يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أدى حج التمتع، ولكن عندما نلاحظ ذيله، الذي ينص

١ " تفسير الدر المنثور " ج ١، ص ٢١٥ .

على أن الذين لم يسوقوا معهم الهدى يجب أن يُحْلُوا ثم يُلبوا للحج، فإنه صريح في استبدال المتمتع بحج الأفراد.

قُلْنَا: أَيُرُوْحُ أَحَدُنَا إِلَى عَرَفَةَ وَ فَرَجُهُ يَقَطُرُ مَنِيًّا؟ فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ [وَسَلَّمَ] فَقَامَ خَطِيْبًا فَقَالَ: **أَبِاللَّهِ تُعَلِّمُونِي أَيُّهَا النَّاسُ؟! فَأَنَا وَاللَّهِ أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَاتَّقَاكُمْ لَهُ. وَ لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ هَدِيًّا وَ لَحَلْتُ كَمَا أَحَلُّوا، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ؛ وَ مَنْ وَجَدَ هَدِيًّا فَلْيَنْحَرْ. فَكُنَّا نَنْحَرُ الْجُرُورَ عَنْ سَبْعَةٍ.**

قال الأستاذ الأكرم العلامة الطباطبائي رضوان الله عليه في ذيل هذا الحديث بعد نقله لتلك الأحاديث في " تفسير الميزان " : وقد رُوِيَت الرواية بألفاظ أخرى قريبة المعنى ممَّا نقله في " الدر المنثور " .

و في " صحيح مسلم " و " مسند أحمد " و " سنن النسائي " عن مطرف، قال : بعث إليَّ عمران بن حصين في مرضه الذي توفِّي فيه، فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعلَّ الله أن ينفَعك بها بعدي، فإن عشتُ، فاكثم عليَّ ! وإن مُتُّ، فحدِّث بها عني ! إني قد سلَّمتُ عليَّ .

واعلم أن نبيَّ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ [وَأَلِهِ] وَسَلَّم قد جمع بين حجِّ و عمرة، ثم لم ينزل فيها كتاب الله و لم ينه عنه نبيُّ الله، قال رجل فيها برأيه ما شاء .^١

و في " صحيح الترمذي " أيضاً و " زاد المعاد " لابن القيم : **سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ، قَالَ : هِيَ حَلَالٌ. فَقَالَ السَّائِلُ : إِنَّ أَبَاكَ قَدْ نَهَى عَنْهَا !**

١ " تفسير الميزان " طبعة دار الكتب الإسلامية بطهران، سنة ١٣٩٣، ج ٢، ص ٨٩ .

فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ أَبِي نَهَى وَصَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ ؛ أَمْرُ أَبِي مُتَّبِعٌ أَمْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : بَلْ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ .

فَقَالَ : لَقَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ .^١

وفي “ صحيح الترمذي ” و “ سنن النسائي ” و “ سنن البيهقي ” و “ موطأ مالك ” و كتاب “ الأم ” للشافعي ، عن محمد بن عبد الله أنه سمع سعد بن أبي وقاص ، والضحاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان ، وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج ، فقال الضحاك : لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله .

فقال سعد : بئسما قلت يا بن أخي !

قال الضحاك : فإن عمر بن الخطاب نهى عن ذلك .

قال سعد : قد صنعها رسول الله وصنعناها معه .^٢

[قال :] وفي “ الدرر المشور ” : أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَ مُسْلِمٌ وَ النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى ، قَالَ :

قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ وَهُوَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ :

أَهَلَّتْ ؟ قُلْتُ : أَهَلَّتْ بِأَهْلَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ .

قَالَ : هَلْ سُقْتَ مِنْ هَدْيٍ ؟ ! قُلْتُ : لَا . قَالَ : طُفْ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ ثُمَّ حَلِّ .

فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَ بِالصَّفَا وَ الْمَرْوَةَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِي فَمَشَطْتَنِي رَأْسِي وَ غَسَلَتْ رَأْسِي ، فَكُنْتُ أُفْتِي النَّاسَ فِي إِمَارَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ إِمَارَةِ عُمَرَ ، فَإِنِّي لَقَائِمٌ بِالْمَوْسِمِ إِذْ جَاءَنِي رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّكَ

لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي شَأْنِ النَّسِكِ ؟

فَقُلْتُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! مَنْ كُنَّا أَفْتَيْنَاهُ بِشَيْءٍ فَلْيَسْتَدِّ ! فَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ قَادِمٌ عَلَيْكُمْ ؛ فِيهِ

فَاتْتَمُّوا !

١ “ تفسير الميزان ” طبعة دار الكتب الإسلامية بطهران ، سنة ١٣٩٣ ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

٢ “ تفسير الميزان ” ج ٢ ، ص ٨٩ .

فَلَمَّا قَدِمَ، قُلْتُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! مَا هَذَا الَّذِي أَحَدَّثْتَ فِي شَأْنِ النَّسْكِ ؟ ! قَالَ : أَنْ نَأْخُذَ
بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ : **“ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ”**، وَأَنْ نَأْخُذَ بِسُنَّةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ
آلِهِ [وَسَلَّمَ، لَمْ يُحَلَّ حَتَّى نَحَرَ الْهُدْيَ. ^١

وقال في السيرة الحلبية: واعترض بعض الصحابة قائلين : نَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى وَذَكَرْنَا أَحَدِنَا
يَقْطُرُ؟ و في لفظ : **وَ فَرَجُهُ يَقْطُرُ مَنِيًّا؟ أَي : قَدْ جَامَعَ النَّسَاءَ.** ^٢

وعن عائشة، قالت : دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غضبان.
فقلت : من أغضبك يا رسول الله؟! أدخله الله النار!

فَقَالَ : أَوْ مَا شَعَرْتِ أَنِي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرٍ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ. ^٣

و يروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم عندما بلغته تلك المقالة، قام خطيباً فَحَمِدَ اللَّهَ
تَعَالَى، فَقَالَ : أَمَّا بَعْدُ ؛ فَتَعَلَّمُونَ أَيُّهَا النَّاسُ ؟ ! لَأَنَا وَ اللَّهُ أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَ أَنْتَاقُمْ لَهُ ؛ وَ لَوْ
اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقْتُ هَدِيًّا وَ لَا حَلَلْتُ. ^٤

وَ فِي رِوَايَةٍ قَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَ قَدْ سَمَّيْنَا الْحَجَّ ؟

فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ [آلِهِ] وَسَلَّمَ : اقْبَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَ اجْعَلُوا إِهْلَالَكُمْ بِالْحَجِّ عُمْرَةً،
فَلَوْ لَا أَنِي سَقْتُ الْهُدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ. فَفَعَلُوا وَ أَهَلُّوا، فَفَسِخَ الْحَجُّ إِلَى الْعُمْرَةِ. ^٥

١ " تفسير الميزان" ج ٢، ص ٩٠؛ و تفسير " الدر المنثور" ج ١، ص ٢١٦.

٢ " السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٦؛ و " الطبقات" لابن سعد، طبعة دار صادر، بيروت ج ٢، ص ١٨٧ و ١٨٨؛ و " سنن
البيهقي" ج ٥، ص ٩٥.

٣ " السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٦.

٤ " الوفاء بأحوال المصطفى" ج ١، ص ٢١٠؛ و جاء في كتاب " حياة محمد" طبعة مطبعة مصر، سنة ١٣٥٤ هـ، تأليف محمد
حسين هيكل، ص ٤٦٠ و ٤٦١ : ثم نادى محمد في الناس أن لا يبق على إحرامه من لا هدي معه ينحره . وتردد بعضهم
فغضب النبي لهذا التردد أشد الغضب وقال : ما أمركم به فافعلوه ! ودخل فبته مغضباً فسألته عائشة : من أغضبك ؟ فقال :
وما لي لا أغضب وأنا أمر أمراً فلا يتبع ! ودخل أحد أصحابه وما يزال غضبان، فقال : من أغضبك يا رسول الله، أدخله الله
النار ! فكان جواب الرسول : أو ما شعرت أنني أمرت الناس بأمر فإذا هم فيه يترددون ؟ ولو أنني استقبلت من أمري ما
استدبرت، ما سقت الهدى معي حتى أشتريه ؛ ثم أحل كما حلوا ؛ كذلك روى مسلم . فلما بلغ المسلمين غضب رسول الله
حل الألوفا من الناس إحرامهم على أسف منهم .

٥ " السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٦؛ و " البداية والنهاية" ج ٥، ص ١٦٦؛ و اللفظ للأول.

و سَأَلَهُ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ الْكِنَانِيُّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مُتَعْتَنَا هَذِهِ لِعَامِنَا هَذَا أَمْ لِلْأَبَدِ؟! ^١

فَشَبَّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَ سَلَّمَ أَصَابِعَهُ، فَقَالَ : **بَلْ لِلْأَبَدِ الْأَبَدِ دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ هَكَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.** و في رواية : **فَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَاحِدَةً فِي أُخْرَى وَقَالَ : دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ هَكَذَا - مَرَّتَيْنِ - بَلْ لِأَبَدِ الْأَبَدِ.** ^٢

و جاء في "إعلام الوري" : **قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ، وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَنْخُرْجَنَّ إِلَى مَنِي وَرُؤُوسِنَا تَقَطَّرُ مِنَ النَّسَاءِ ؟ ! فَقَالَ : إِنَّكَ لَنْ تُؤْمِنَ بِهَا حَتَّى تَمُوتَ.** ^٣

وينقل ابن كثير حديثين عن البخاريّ ومسلم، عن جابر أن بعض الصحابة كانوا يقولون : **لَمْ نَحُلْ، وَ لَمْ يَبْقَ عَلَى الْحَجِّ إِلَّا أَيَّامٌ عَدَّةٌ ؟**

قال ابن كثير : قال البخاريّ : **حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ طَاوُوسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَا : قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَ سَلَّمَ وَ أَصْحَابُهُ صُبْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ يَهْلُونَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً، وَ أَنْ نُحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، فَفَشَّتْ تِلْكَ الْمَقَالَةُ... إلى آخر هذا الحديث وما تضمنته من مخالفة الصحابة.**

وقال : **قَالَ مُسْلِمٌ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ - هُوَ ابْنُ سَعْدٍ - عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرٍ.. إلى أن بلغ قوله : وَ أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَ سَلَّمَ أَنْ يُحِلَّ مِنَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ**

١ "السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٧؛ و "البداية والنهاية" ج ٥، ص ١٦٦؛ و "الطبقات الكبرى" لابن سعد، ج ٢، ص ١٨٨؛ و "علل الشرائع" ص ٤١٤. وجاء في هذا الكتاب أن سراقَةَ قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمْنَا دِينَنَا فَكُنَّا خُلُقْنَا الْيَوْمَ... إلى آخره؛ و "الكافي" المطبعة الحيدرية، الفروع، ج ٤، ص ٢٤٩؛ و "سنن البيهقي" ج ٥، ص ٩٥.

٢ "السيرة الحلبية" ج ٣، ص ٢٩٧؛ و "الوفاء بأحوال المصطفى" ج ١، ص ٢١٠.

٣ "إعلام الوري" مطبعة الحيدري، طهران، ص ١٣٨؛ و "علل الشرائع" طبعة النجف المطبعة الحيدرية، ص ٤١٣؛ و "الكافي" مطبعة الحيدري، طهران، الفروع، ج ٤، ص ٢٤٩، وكذلك ص ٢٤٦.

٤ "البداية والنهاية" طبعة مصر الأولى، سنة ١٣٥١ هـ، مطبعة السعادة، ج ٥، ص ١٦٦.

هَدْيِي؛ قَالَ: فَقُلْنَا: حَلَّ مَاذَا؟! قَالَ: الْحُلُّ كُلُّهُ. فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ وَتَطَيَّبْنَا بِالطُّيبِ وَكَبَسْنَا ثِيَابًا وَ
كَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعَ لَيَالٍ.^١

نتيجة البحثين القرآني والروائي

والنتيجة الحاصلة في هذا الموضوع وما يستفاد من هذه الروايات والروايات المماثلة، وما يفيدته النصّ القرآني الصريح هو وجوب التمتع في الحجّ الواجب لمن كان بعيداً عن المسجد الحرام.

موقف الخليفة الثاني من حجّ التمتع والنظر فيه

وكما اعترض عمر على هذا التشريع حين نزوله فأغضب رسول الله، قام بإلغائه أيام حكمته، فأمر بترك العمرة في أشهر الحجّ، والإحرام للحجّ من الميقات فقط بلا تمتع، والإحرام من الميقات وأداء العمرة مستقلة في الشهور الأخرى من السنة؛ فانحصر الحجّ عنده في حجّ الأفراد، وحجّ القران. وبذلك عاد الحجّ إلى كفيته السابقة التي كانت سائدة بين العرب في العصر الجاهلي بقيّة من سنّة إبراهيم عليه السلام. وهكذا فإنّ حجّ التمتع، ونسخ الحجّ السابق بالنسبة إلى الأشخاص البعيدين، والتعليقات النبويّة الجديدة في حجّة الوداع، ونزول جبرائيل على المروة، وإنزال قوله تعالى: **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**، وخطب النبيّ المتكرّرة في مكّة، واعتراضه الشديد على من خالف تعاليمه في هذا المجال، كلّ ذلك قد ضاع سدى.

ولابدّ لنا هنا أن نخوض في البحث لنرى منطلق هذا العمل، وأدلة الذين لا يتمتّعون أثناء الحجّ تأسياً بسنّة عمر لا غير؟
فقد استدّلوا على ذلك من جهات عدّة:

١ البداية والنهاية" ج ٥، ص ١٦٦. وجاء في "الطبقات الكبرى" لابن سعد، طبعة دار صادر، بيروت، سنة ١٣٧٦ هـ، ج ٢، ص ١٧٥ قوله: فلبست القمص و سطعت المجامر و نكحت النساء .

الجهة الأولى: الآية الكريمة: **وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ**.^١ زاعمين أن الحج كله يتمثل بالإحرام من الميقات. وأن الذين يجرمون من الميقات وبعد ذلك يعتمرون، ويحلون في مكة، ثم يجرمون للحج من مكة؛ فإن هناك في حجهم نقصاً وخللاً، لأن العمرة والحج في هذه الحالة قد تداخلا، والإحلال بينهما في حكم الإحلال بين الحج، وهو ما يستلزم نقصان الحج.

والجواب على هذا الادعاء واضح، لأن إتمام العمرة والحج أداؤهما بجميع الشروط والأجزاء، والاجتناب عن موانعها؛ ومن يجرم من الميقات بقصد العمرة، ويطوف، ويصلي، ويسعى، ويقصر في مكة، فإنه يؤدي عمرة تامة؛ و من يجرم من مكة، ويتوجه إلى عرفات و المشعر بقصد الحج، ويؤدي مناسك منى والبيت الحرام، فإنه يؤدي حجة تامة بجميع أجزائها وشروطها متجنباً موانعها.

وقد علمنا أن تحديد الشروط والأجزاء والموانع في كل من العمرة والحج يعود إلى الشارع المقدس. ولما قرّر لنا أن نحرم من الميقات بقصد الحج في حجّ القران وحجّ الأفراد، وأن نحرم من مكة في حجّ التمتع، فإن تمام ذلك وكماله أداؤه وفقاً لهذا النهج وهذا الشكل؛ وخلاف ذلك يستلزم النقصان وعدم الإتمام؛ والنتيجة الحاصلة هنا هو أن نأخذ هيكل الحج وكيفية وأجزائه وشروطه من الشارع؛ وهذا هو التمام، وغيره هو النقصان.

و ليس لأحد أن يضيف من عنده جزءاً أو شرطاً؛ أو يرفعها، ومن ثمّ يحدّد التمام والنقصان تبعاً لما يرتئيه؛ وعلى هذا فإنّ قوله تعالى: **وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ** لا يعنى أكثر من إتمام الحج والعمرة لله. وأما تمامه بعدم الإحلال بين العمرة والحج، والبقاء في الإحرام حتى الذهاب إلى عرفات، فلا يمكن استنتاجه من الآية مهما كانت القرائن. ونذكر الآية كلها فيما يلي بغية الوقوف على توضيح أكثر لهذه الحقيقة، ثم نأتي بالدليل على أن قوله **وَ اتَّمُوا** لا يعضد مدّعاهم ولا يدلّ عليه بل يدلّ على نقيضه.

وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ

١ صدر الآية ١٩٦، من السورة ٢: البقرة.

صَدَقَةٌ أَوْ نُسْكٍَ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ
حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ وَ اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ. ^١

فقد جاء في صدر هذه الآية أن تتمَّ الحجَّ والعمرة لله !

فتمامية أي شيء هي بضم شيء آخر له يتوقف تحقق ذلك الشيء على تلك الضميمة، ولا
تترتب عليه آثاره المطلوبة منه إلا بعد ضمّه، فالإتمام هو عبارة عن إلحاق جزء من الأجزاء
بشيء ما بعد الشروع به بحيث تترتب عليه الآثار المطلوبة بذلك.

وكمال شيء عبارة عن حالة أو وصف أو أمر إذا وجد ذلك الشيء جنيت منه الآثار
المطلوبة بعد تماميته، والتي لا تجنى بغير الكمال.

وعلى سبيل المثال، فإنَّ انضمام بعض أجزاء الإنسان إلى البعض الآخر يمثل تماميته،
ولكنَّ العالمية والشجاعة تمثّلان كماله. فبضمّ بعض أجزاء المولّد الكهربائيّ، أو آلة الطباعة
إلى بعضها الآخر بغية رفع نقصه وإيجاد قابليّة توليد الكهرباء فيه أو الطباعة يحصل إتمام هذين
الجهازين. ولكنَّ ترتّب الأثر المطلوب على ذلك، من توليد كهرباء وطباعة بعد فرض التماميّة
يمثّل كمالهما.

فقلوه : وَ أَمِّتُوا الْحَجَّ أَي : أدّوا جميع الأجزاء المشروطة في الحجّ ! و لا تقصّروا في جزء
منها ! والشاهد على ذلك ما جاء بعده بغير فصل : فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ. فإذا
تعدّرت عليكم إتمامه بسبب مرض أو منع عدوّ، فعليكم إرسال الهدى ! و إذا ما نحر في محله،
فأحلّوا من إحرامكم !

ومن المعلوم أنّ الحصر والإحصار يقتضي النقصان و عدم التماميّة في أجزاء الحجّ؛ فالآية
تفيدنا - إذاً - أن تتمَّ الحجّ على أيّ حال كان، ومهما كان نوعه : قراناً أو إفراداً أو تمتّعاً، وأن نتفادي
نقصانه بترك جزء أو شرط من شروطه.

١ الآية ١٩٦، من السورة ٢ : البقرة .

وفي هذه الآية نفسها يأمر الله تعالى بحجّ التمتع، فيقول : فمن تمتع بالعمرة إلى الحجّ، فما استيسر من الهدى، أي : ينحرون في منى، وتامة حجّهم بالهدى والأضحية. وحجّ التمتع هذا واجب على من كان أهله من غير حاضري المسجد الحرام. فصدر الآية: **وَ أَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ** يأمر بإتمام الحجّ، مهما كان نوعه، وذيلها يقسم الحجّ إلى قسمين: حجّ التمتع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام؛ وحجّ غير التمتع لمن كان أهله حاضري المسجد الحرام. ويستفاد وجوب التمتع في هذه الآية المباركة من قوله : **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** لا من قوله : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ**، لأنّ قوله : **فَمَنْ تَمَتَّعَ** ينبئ عن قسمين، وقوله : **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ** يوجب نوعاً واحداً وهو التمتع للبعيدين ؛ وهذا المعنى في غاية الوضوح.

وبعد أن عرفنا أنّ كيفية الحجّ وأجزائه وشروطه، وأيّ عبادة أخرى غيره ينبغي أن تحدّد من قبل الشارع المقدّس. وأنّ رسول الله أكّد من على المروة وفي خطبته بمكة المكرمة على كيفية الحجّ لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إلى يوم القيامة وذلك بعد نزول جبرائيل بهذه الآية : **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**، فإتمام الحجّ للبعيدين عن المسجد الحرام يتحقّق على نحو التمتع، لا على نحو الأفراد والقران. وفي ضوء ذلك فإنّ قوله : **وَ أَمُّوا الْحَجَّ** يدعونا إلى إتمام الحجّ حسب التعاليم القرآنيّة والنبويّة إذ هو للبعيدين على نحو التمتع، ولا يجزي عدم التمتع منهم.

وأما دلالة الآية : **وَ أَمُّوا الْحَجَّ** على وجوب الفاصلة بين العمرة والحجّ، وكذا على إتمام الحجّ بالإحرام من الميقات بغير تمتع: فدوّن إثباته خرط القتاد، كما نصّ على ذلك الأستاذ الأكرم العلامة الطباطبائي رضوان الله عليه.^١

ويستبين جيّداً ممّا تقدّم أنّ استدلال عمر بقوله تعالى: **وَ أَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ** على عدم جواز التمتع كما مرّ بنا في الرواية المأثورة عن أبي موسى الأشعريّ أنّها هو غير صحيح. كما أنّ استدلاله بهذه الآية بنحو آخر في رواية أخرى هو غير صحيح أيضاً.

١ " تفسير الميزان " ج ٢، ص ٩٢ .

والرواية هي الواردة في تفسير “ الدرّ المنتور ” فقد أخرج مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُتَمِّعَةِ، وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ فَقَالَ : عَلَى يَدِي دَارَ الْحَدِيثِ ؛ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ ؛ فَلَمَّا قَامَ عُمْرٌ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِ اللَّهِ مَا شَاءَ مِمَّا شَاءَ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مَنَازِلَهُ ؛ فَأَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ وَافْصَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ فَإِنَّهُ أَتَمَّ لِحَجَّكُمْ وَآتَمَّ لِعُمْرَتِكُمْ .^١

والجواب على عمر بين مما تقدّم من الكلام؛ لأنّ حجّ التمتع - في ضوء القرآن الكريم - لم يختصّ برسول الله؛ وبناءً على خطبة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فإنّ الحجّ والعمرة قد تداخلا كتشابك الأصابع إلى يوم القيامة؛ ويتفق العلماء جميعاً من الفريقين على أنّ شأن النزول ليس مخصّصاً؛ أي: أنّ نزول آية في موضوع ما لا يحصر الحكم في ذلك الموضوع؛ ولذلك فإنّ قوله: أنّ القرآن نزل منازل، وقوله: فأتمّوا الحجّ وافصلوا الحجّ من العمرة هما من أغرب الغرائب؛ ويمثلان استنتاجاً فكرياً واجتهاداً في مقابل النصّ.

ومن هنا يستفاد كذلك فساد الجهة الثانية من دليل المخالفين، وهي أنّ عدم التمتع يؤدي إلى إتمام الحجّ والتأسي بالسنة النبويّة؛ لأنّ النبيّ لم ينحر هديه، ولم يُحِلِّ، ولم يتمتّع إلى أن فعل ذلك في منى على أساس خطبة عمر الواردة في حديث أبي موسى الأشعريّ إذ قال: إن نأخذ بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: “ وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ”؛ وَإِنْ نَأْخُذُ بِسُنَّةِ نَبِيِّنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ لَمْ يُحِلِّ حَتَّى نَحْرَ الْهُدْيِ^٢؛ ذلك لأنّ اتباع السنة النبويّة صحيح عند عدم تصريح النبيّ بخلافه، كالصوم المستحب، وقيام الليل للعبادة؛ وأمّا عند تصريحه بالخلاف كعدم جواز الزواج بأكثر من أربع نساء زواجاً دائماً فلا ريب أنّ أتباعه يعتبر مخالفة لأمره وسنته.

وقد صرح في حجة الوداع أنّ عدم إحلاله هو بسبب سوق الهدى، وإلاّ لأحلّ كغيره من المسلمين؛ وفي هذه الحالة فإنّ البقاء في الإحرام حتّى منى بالنسبة إلى الأشخاص الذين ليس معهم هدي هو خلاف السنة، لا اتباع للسنة. ولما كان حكم التمتع وارداً إلى يوم القيامة، فإنّ

١ “ تفسير الميزان ” ج ٢، ص ٩٢ .

٢ “ الميزان ”، ج ٢، ص ٩٠ .

أداء حجّ القرآن والإفراد بالنسبة إلى البعيدين عن المسجد الحرام هو مخالف للسنّة في الحجّ الواجب.

والعجيب هو الزعم باتّباع السنّة، وقد قال رسول الله في خطبته بمكّة معترضاً على هذا الزعم الباطل: **أَبِاللَّهِ تَعَلَّمُونِي أَيُّهَا النَّاسُ؟!**

والإحرام للحجّ لا يتحقّق بمجرد عدم حلق الرأس إلى أن يبلغ الهدي محلّه بمنى؛ والآية تدلّ على أنّ سائق الهدي الذي ينبغي أن لا يخلق رأسه، إذا لم يكن من حاضري المسجد الحرام، فإنّ حجّه سيكون حجّ التمتع - لا محالة - . وحاصل الكلام أنّ رسول الله لم يحجّ حجّ التمتع؛ إلاّ أنّه أمر أصحابه ومرافقيه وأُمَّته جميعاً بالتمتع إلى يوم القيامة، فكيف يمكننا أن لا نعتبر هذا العمل من السنّة النبويّة؟ وهل يمكن أن نعتبر أمراً يخصّ رسول الله، وهو يأمر أمّته بغيره، من السنّة النبويّة، فيؤمر به الناس؟! حاشا و كلاً.

حجّ التمتع لا يختصّ بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

ومن هنا يمكننا أن نفهم كذلك بأنّ ما قالوه حول اختصاص الصحابة بحجّ التمتع وإيه لا أساس له. جاء في " الدرّ المشور " قوله: أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّم خَاصَّةً.^١ وجاء فيه أيضاً: أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: لَا تَصْلِحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً - يعني مُتَعَةَ النِّسَاءِ وَ مُتَعَةَ الْحَجِّ -.^٢

ووردت في الجزء الأوّل، ص ٢١٦ منه أيضاً رواية نصّها: أَخْرَجَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمُتَعَةِ فِي الْحَجِّ، فَقَالَ: كَانَتْ لَنَا، لَيْسَتْ لَكُمْ.

ومضمون هاتين الروايتين يخالف كتاب الله القائل: **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**، لأنّ إطلاق هذه الآية و عدم تقييدها بوقت خاص؛ أو بأشخاص معيّنين

١ تفسير " الدرّ المشور " ج ١، ص ٢١٦؛ و تفسير " الميزان " ج ٢، ص ٩١.

٢ تفسير " الدرّ المشور " ج ١، ص ٢١٦؛ و تفسير " الميزان " ج ٢، ص ٩١.

يخالف متن الروايتين. ولما كانت الروايتان مخالفتين لكتاب الله فهما مطروحتان. وكذلك هما مخالفتان لكلام رسول الله لأنه شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وقال : دخلت العمرة في الحج هكذا [كأصابعه المتشابكة] إلى يوم القيامة. مضافاً إلى ذلك، أنه يستنتج من إنكار بعض الصحابة، كعمر، وعثمان، وابن الزبير، وأبي موسى الأشعري، ومعاوية، وأبي بكر في بعض الروايات وتركهم حجّ التمتع أمّها ليست خاصة بالصحابة.

يقول ابن كثير الدمشقيّ في " البداية و النهاية " ج ٥، ص ١٦٦ : وأما الإمام أحمد [بن حنبل] فردّ ذلك. وقال : قدرناه أحد عشر صحابياً، فأين تقع هذه الرواية من ذلك ؟... وأفتى ابن عباس بوجوب الفسخ [التمتع] على كل من لم يسق الهدى.

وصاحب " السيرة الحلبية " بعد ذكره كلام النبيّ حول تغيير الحجّ إلى حجّ التمتع وسؤال سراقه بن مالك، وخطبة النبيّ بعد سماعه كلام المخالفين، يعترف قائلاً : إنّ هؤلاء جميعهم يصرّحون أنّ المراد من التمتع هو الإحلال بين العمرة والحجّ، وهو باق إلى يوم القيامة. لكنّه يقول بعد ذلك :

أجاب عنه أمّتنا بأنّ ذلك، أي فسخ الحجّ إلى العمرة، كان من خصائص الصحابة في تلك السنة ليخالفوا ما كان عليه الجاهليّة من تحريم العمرة في أشهر الحجّ، ويقولون : إنّ من أفجر الفجور. وبهذا قال أبو حنيفة، ومالك، وإمامنا الشافعيّ و جماهير العلماء من السلف والخلف. .. وخالف الإمام أحمد [بن حنبل] وطائفة من أهل الظاهر، فقالوا : بل هذا ليس خاصاً بالصحابة في تلك السنة، أي : بل باق لكلّ أحد إلى يوم القيامة. فيجوز لكلّ من أحرم بالحجّ وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلّل بأعمالها.^١

الجهة الثالثة: من حيث إنّ التمتع لا يلائم وضع الحجّاج. فهیئة الشخص المحرم بإحرام الحجّ هي هیئة مسافر إلى الله، يتكبّد عناء السفر، ويشترى مشقة الطريق، أشعث أغبر، لم یغتسل ولم يتعطر، وقد حرّم على نفسه إتيان النساء والجواري وغير ذلك من اللذائذ المأذیة. ولو قدر أن یحلّ الحاجّ من إحرامه في مكّة، و یمشط شعره، و يتعطر، و یأتي النساء والجواري، ویرتدي

١ " السيرة الحلبية " طبعة مصر مكتبة محمد على صبيح، سنة ١٣٥٣ هـ، ج ٣، ص ٢٩٨ .

صبيغ الثياب ومخيطها، ويصبح كما لو كان في مدينته و بين أهله ؛ فلا يبقى للحج أي احترام، ويضمربهاؤه وجلاله وعظمته.

وفي "مسند" أحمد عن أبي موسى [الأشعري] : إنَّ عُمَرَ قَالَ : هِيَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَأَلِهِ] وَسَلَّم - يَعْنِي الْمُتَمَّةَ - وَلَكِنِّي أَخَشَى أَنْ يُعْرَسُوا بِهِنَّ تَحْتَ الْأَرَاكِ ثُمَّ يَرْوَحُوا بِهِنَّ حُجَّاجًا^١.

وفي "جمع الجوامع" للسيوطي عن سعيد بن المسيب : أنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَهَى عَنِ الْمُتَمَّةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَالَ : فَعَلْتُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَأَلِهِ] وَسَلَّم وَأَنَا أَنَهَى عَنْهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِي مِنْ أَفْقٍ مِنَ الْأَفَاقِ شَعْنًا نَصِيبًا مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ وَإِنَّمَا شَعْنُهُ وَ نَصْبُهُ وَ تَلْبِيئُهُ فِي عُمَرَتِهِ، ثُمَّ يَقْدُمُ فَيَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَ يُحِلُّ وَ يَلْبَسُ وَ يَتَطَيَّبُ وَ يَقْعُ عَلَى أَهْلِهِ أَنْ كَانُوا مَعَهُ حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهَلَ بِالْحَجِّ وَ خَرَجَ إِلَى مَنْى يُلَبِّي بِحِجَّةٍ لَا شَعْتٍ فِيهَا وَ لَا نَصَبٍ وَ لَا تَلْبِيَةَ إِلَّا يَوْمًا ؛ وَ الْحَجُّ أَفْضَلُ مِنَ الْعُمْرَةِ ؛ لَوْ خَلَيْنَا بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ هَذَا لَعَانَتْهُنَّ تَحْتَ الْأَرَاكِ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ لَيْسَ لَهُمْ ضَرْعٌ وَ لَا زَرْعٌ وَإِنَّمَا رِيْعُهُمْ فِيمَنْ يَطْرَأُ عَلَيْهِمْ^٢.

وجاء في بعض الروايات أيضاً أن عمر قال : قد علمت أن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم فعله وأصحابه، ولكنني كرهت أن يعرسوا بهن في الأراك ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم^٣ و^٤

نهى عمر عن التمتع في الحج هو اجتهاد مقابل النص

والجواب هو : أن الدليل من هذه الوجهه جلي أيضاً، لأنه اجتهاد في مقابل النص. فالله ورسوله نصاً على جواز التمتع ولا إشكال في النص على حج التمتع. فكيف يسوغ لنا حينئذ أن

١ تفسير "الميزان" ج ٢، ص ٩٠، عن "مسند أحمد".

٢ تفسير "الميزان" ج ٢، ص ٩٠، عن "مسند أحمد".

٣ تفسير "الميزان" ج ٢، ص ٩٣.

٤ يقول في كتاب "شيعه واسلام" الشيعة والإسلام للسبط، ج ٢، هامش ص ١٩ : نقل أبو الفداء في "التاريخ" ج ٢، ص

٣٩، أن المأمون العباسي نسب جملة "متعتان كانتا محللتين". كما نسبها له الجاحظ في "البيان والتبيين" ج ٢، ص ٢٣.

نقدّم رأينا الخاصّ واجتهادنا الفكريّ؟ واللّه ورسوله أعلم أنّ الذي يخافه عمر وهو منه في قلق، سيفعله ومع ذلك أمر صلّى الله عليه وآله وسلّم بالتمتّع، بل أمر الناس أن يتمتّعوا ويؤدّوا حجّهم على هذا النحو. وهذا من الفيوضات الناتجة عن رحمة الله الواسعة، إذ رفع الله عن أمّته ما عانته الأمم السابقة من المشاقّ، واستجاب دعاءه: رَبَّنَا وَ لَا تُحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَ لَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ. ^١

وعندما يبيّن الله ورسوله شيئاً بصراحة، فهل هناك من يجرأ على المخالفة؟ مضافاً إلى ذلك، فإنّ الله ورسوله أعلم بمصالح الأحكام، وملاكات القوانين، والحؤول دون المفساد؛ وكما نوّهنا، لعلّ طول البقاء في الإحرام يؤدّي بكثير من الحجاج إلى ارتكاب المعصية والعمل غير المشروع بسبب عدم تحمّلهم. وقد رفع الله هذا التكليف الشاقّ ورجّح اليسر على العسر رَحْمَةً لِلأُمَّةِ المَرْحُومَةِ.

ومن عجائب الأمر أنّ الآية التي تشرّع حكم التمتع يأتي في بيانها عين المعنى الذي أظهر عمر أنّه يخشاه. ألم يقل تعالى: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ؟ وهل التمتع إلاّ استيفاء الحظّ من المتاع والالتذاذ بطيبات النكاح واللباس وغيرهما؟ والشاهد على ما نقول رواية جاءت في تفسير " الدرّ المنثور"، قال: أخرج ابن أبي شيبة، وابن المنذر عن عطاء قال: إنّها سُمّيت المتعة لأنّهم كانوا يتمتّعون من النساء و الثياب. و في لفظ: يتمتّع بأهله و ثيابه. فمعنى قوله: فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ هو: وَ مَنْ يُعْرِسُ بِزَوْجَتِهِ وَ أُمَّتِهِ تَحْتَ الْأَرْكَ بَعْدَ الْعُمْرَةِ إِلَى زَمَانِ الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ. ^٢

وأعجب منه أنّ جمعاً من الصحابة قد اعترضوا على رسول الله، واستقبحوا التمتع بالنساء في الحجّ - نطلق إلى منى وذكر أحدنا يقطر - وفي لفظ آخر وفرجه يقطر مَنِيّاً؟ ^٣ - فبلغ ذلك النبيّ، فقام خطيباً وأمرهم بما استقبحوه وخافوه من قبل. وأمرهم بالتمتّع كما فرضه عليهم

١ الآية ٢٨٦، من السورة ٢: البقرة.

٢ تفسير " الدرّ المنثور" ج ١، ص ٢١٤.

٣ " السيرة الحليّة" ج ٣، ص ٢٩٦؛ و " الطبقات" لابن سعد ج ٢، ص ١٧٨ و ١٨٨؛ و " سنن البيهقي" ج ٥، ص ٩٥، واللفظ لـ " السيرة الحليّة".

أولاً، يعني أنه أمرهم ثانياً بالتمتع بالنساء وبارتداء الثياب الفاخرة، واستعمال العطر. وهل أن عدم استساغة هذا الأمر يمكن أن يكون شيئاً آخر غير التحجّر الفكري ووصمة من آداب الجاهليّة وتقاليدها؟

الجهة الرابعة: من حيث تعطيل أسواق مكة، كما في رواية السيوطي التي نقلناها عن “جمع الجوامع” عن سعيد بن المسيّب، إذ يقول فيها عمر: إن أهل البيت بيت الله ليس لهم ضرع ولا زرع، وإنما ربيعهم فيمن يطراً عليهم. لذلك لو كان حجّ وعمره في مرحلتين فذلك أنفع لهم. والجواب: هذا تحمّس لله، والله لا يحتاج إلى متحمّس. وهو اجتهاد في مقابل النصّ. والله تعالى يرزق عباده بأحسن ما يكون ومن حيث لا نحسب، وهو بالغ أمره كما قال جلّ من قائل: **إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**.^١

وما علينا إلا أن نكون عبداً مطيعين له؛ ولا خيرة لنا من أمرنا فنناقش ما يقضيه لنا؛ ونتجاوز حدنا مفرطين في توجّهنا من مرحلة العبوديّة، ومسار المأموريّة إلى مرحلة الأمريّة والربوبيّة، و نتعجّل في الأمر ونتبارى في تقديم ما نريد على كلام الله ورسوله وأمرهما. وقد علّمنا الله أن لا نفعل ذلك فقال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**.^٢ وقد مرّ المؤمنون في صدر الإسلام بمثل هذا الخوف والقلق من العسر في المعيشة. بحيث إنهم خالوا أن عدم تردّد المشركين على مكة والمسجد الحرام سيوقعهم في العسر والضيق. فأنزل الله هذه الآية: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**.^٣

الجهة الخامسة: إن تشريع التمتع هو لمكان الخوف، فلا تمتع في غير حال الخوف. جاء في “ الدر المنثور ” قوله: **أَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ؛ قَالَ: كَانَ عُثْمَانُ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ**

١ الآية ٣، من السورة ٦٥: الطلاق .

٢ الآية ١، من السورة ٤٩: الحجرات .

٣ الآية ٢٩، من السورة ٩: التوبة .

؛ وَ كَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا ؛ فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيِّ كَلِمَةً ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ [عَلَيْهِ السَّلَامُ] : لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَا تَمَتُّعَنَا
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ ؛ قَالَ : وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ .^١

وجاء في “ الدرّ المنثور ” أيضاً : أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ ابْنُ جُرَيْرٍ وَ ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ ابْنِ
الزُّبَيْرِ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! وَاللَّهِ مَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ كَمَا تَصْنَعُونَ ، إِنَّمَا التَّمَتُّعُ
أَنْ يُهْلَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ فَيَحْضُرُهُ عَدُوٌّ أَوْ مَرَضٌ أَوْ كَسْرٌ ، أَوْ يَحْبِسُهُ أَمْرٌ حَتَّى يَذْهَبَ أَيَّامُ الْحَجِّ فَيَقْدُمُ
فَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً فَيَتَمَتَّعُ مَحَلَّةً إِلَى الْعَامِ الْمُقْبِلِ ثُمَّ يَحُجُّ وَيَهْدِي هَدِيًّا ، فَهَذَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ
٢ .

والجواب : حكم الآية القرآنيّة وكلام رسول الله مطلق يشمل الخائف وغيره . وقوله :
فَإِذَا أَمِتُمْ يَنْصُ عَلَى أَنْ حُكِمَ التَّمَتُّعُ فِي حَالَةِ الْأَمْنِ وَ عَدَمِ الْخَوْفِ . لذلك فإنّ حصر الآية في
حالة الخوف يفتقر إلى الدليل ، مضافاً إلى ذلك ، فإنّ التفسير الذي أتى به عبد الله بن الزبير ليس
أكثر من معنى خياليّ ناتج عن مخترعاته ، ولا شاهد عليه من الكتاب والسنة ؛ بل إنّ إطلاق الآية
وكلام النبيّ يناقضه . ناهيك عن أنّنا لا نثبت وجوب التمتع بقوله : **فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى
الْحَجِّ** ، حتّى يقولوا أنّه وحده يفيد لزوم الهدى في حالة فرض التمتع ، بل استدلالنا هو بذيل
الآية ، أعني قوله : **ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** . وهذا الذيل يفيد وجوب
التمتع للبعيدين عن المسجد الحرام بنحو مطلق وبدون أيّ تقييد بالخوف من عدوّ ومرض
وكسر وغيرها من هذه الأشياء .

الجهة السادسة: من حيث الولاية، أي : أنّ عمر نهى عنها بحق ولايته الأمر ، وقد فرض
الله طاعة أولى الأمر إذ قال : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولَى الْأَمْرِ
مِنْكُمْ** .^٣

١ تفسير “ الدرّ المنثور ” ج ١ ، ص ٢١٦ ؛ وتفسير “ الميزان ” ج ٢ ، ص ٩١ .

٢ تفسير “ الدرّ المنثور ” ج ١ ، ص ٢١٤ ؛ وتفسير “ الميزان ” ج ٢ ، ص ٩٤ .

٣ الآية ٥٩ ، من السورة ٤ : النساء .

وعلى هذا المنوال روايات ذكروها عن نهى عمر الصريح عن حج التمتع أيام حكومته، منها: في "سنن النسائي" عن ابن عباس قال: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَنْهَاكُمْ عَنِ الْمُتَعَةِ وَإِنَّهَا لَفِي كِتَابِ اللَّهِ، وَ لَقَدْ فَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ - يَعْنِي الْعُمْرَةَ فِي الْحَجِّ.^١

وفي "سنن البيهقي" عن مسلم، عن أبي نضرة، عن جابر قال: إِنَّ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنِ الْمُتَعَةِ وَابْنَ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِهِ. قَالَ: عَلَى يَدَي جَرَى الْحَدِيثِ، مَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ هَذَا الرَّسُولُ؛ وَالْقُرْآنَ هَذَا الْقُرْآنُ؛ وَأُمَّهُمَا كَانَتَا مُتَعَتَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ وَأَنَا أَنَهَى عَنْهُمَا وَأَعَاقَبُ عَلَيْهِنَّ، إِحْدَيْهِمَا مُتَعَةُ النِّسَاءِ؛ وَ لَا أَقْدِرُ عَلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً إِلَى أَجْلِ إِلَّا غَيَّبْتُهُ بِالْحِجَارَةِ، وَالْآخَرَى مُتَعَةُ الْحَجِّ.^٢

من الخطأ التمسك بآية أولي الأمر في هذه المسألة

الجواب: ليس لعمر مثل هذه الولاية من الله حتى يتسنى له أن يغيّر حكماً ويحلّل حراماً أو يجرّم حلالاً. والآية الكريمة **أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** لا تشمل وجوب الإطاعة في مثل هذا المعنى.

لأننا أولاً ذكرنا في الجزء الثاني من كتابنا هذا "معرفة الإمام" ضمن دورة العلوم والمعارف الإسلامية أنّ أولي الأمر هم المعصومون لا غير^٣. وقد اعترف بذلك الفخر الرازي على تعصّبه وتشدّده في مذهبه^٤. وقد تحدثنا عن هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء المذكور

١ تفسير "الميزان" ج ٢، ص ٩١، عن "سنن النسائي".

٢ تفسير "الميزان" ج ٢، ص ٩٠ و ص ٩١، عن "سنن البيهقي".

٣ - معرفة الإمام ج ٢، ص ٩ وما بعدها.

٤ - تفسير الفخر الرازي، ج ١٠ الصفحات ١٤٣ إلى ١٤٨.

وناقشناه من جميع أبعاده و جوانبه، و أجبنا بحول الله وقوته على شبهات المدافعين عنه، وأثبتنا استلزام التناقض في متن الآية على فرض شمولها غير المعصومين، آية أولى الأمر.^١

و لم نعثر لحد الآن على كلام لأحد يقول بعصمة عمر و أمثاله من الخلفاء ؛ بل إن جميع علماء العامة يدأبون ما استطاعوا لتبرير أخطائه، و يبذلون قصارى جهودهم لتلمس مخرج يساعدهم على حمل أموره وأوامره ونواهيه محملاً صحيحاً. ومع تصرّم أربعة عشر قرناً وجهود كل هؤلاء العلماء، و تأليف الكتب والموسوعات إلا أنهم لم يستطيعوا أن يرفعوا خطأه، و يجعلوا كلامه مقروناً بالحقيقة والصواب، و يظهره على أنه معصوم.

وثانياً: إن الولاية التي جعلها القرآن الكريم لأهلها لا تشمل عموماً مثل هذه الحالات. و توضيح هذا المعنى يحتاج إلى مقدمة مقتضبة، هي :

تدلّ الآيات القرآنيّة بما لا يحصى عدداً على لزوم اتّباع ما أنزله الله على رسوله، مثل الآية الكريمة : اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ.^٢

وتدلّ أيضاً على لزوم اتّباع ما شرّعه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بإذن الله، نحو الآية : وَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ.^٣

ويقول تعالى : وَ إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَ لَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ.^٤

والضمير في "إنه" يرجع إلى الذكر وهو القرآن إن الذين كفروا بالذکر لَمَّا جَاءَهُمْ صدر الآية ٤١ . والعزير بمعنى المحكم و المنيع الذي لا يؤثّر فيه شيء، وهو حافظ لنفسه دوماً و أبداً.

١ - معرفة الإمام ج ٢، ص ٤٤. وما بعدها. وراجع البحث المنشور في موقع المتقين تحت عنوان: ردّ العلامة الطهراني رضوان الله عليه مزاعم علماء الوهابية في تأويلهم آية "أولى الأمر".

٢ الآية ٣، من السورة ٧ : الأعراف.

٣ الآية ٢٩، من السورة ٩ : التوبة .

٤ الآيتين ٤١ و ٤٢، من السورة ٤١ : فصلت .

والمراد من إتيان الباطل، دخول الباطل فيه بحيث يشوّه صورته كلّها أو بعض أجزائها، سواء المعارف الحقّة، أو الأحكام والشرائع....

ومفاد الآية هو أنّه لا تعارض في بيان القرآن أبداً؛ ولا كذب في أخباره، ولا سبيل للباطل إلى معارفه و أحكامه و شرائعه؛ و ليس فيه نسخ أو تحريف أو تغيير ؛ ولا يتعارض معه شيء سواء من الحوادث الواقعة من الآن إلى يوم القيامة، أو الحوادث التي وقعت في الماضي حتّى بدء الخليقة.

و بالجملة تدلّ الآية على عدم إمكان النسخ في أحكامه بنحو الإطلاق و العموم. ولذلك فإنّ كلّ ما شرّعه الله و رسوله، و حكماءه، على الأمة جمعاء واجب اتّباعه، يتساوى بذلك أدناها مع أولى أمرها. ويستنتج ممّا تقدّم أنّ قوله تعالى : أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ يثبت لأولي الأمر حقّ الإتيان في غير الأحكام. وأمّا في الأحكام الإلهية الكلية فإنّ أولى الأمر و رعيتهم يتساوون في حفظ الأحكام الإلهية و النبوية، و في وجوب اتّباعها.

و في ضوء ذلك، فإنّ وجوب إطاعة أولى الأمر ينحصر في أوامرهم و نواهيهم بالنسبة إلى الحالات التي يرون فيها صلاح الأمة الإسلامية ؛ ولكنّ حكم الله على أيّ حال ينبغي أن يكون محفوظاً في القضية و الموضوع.

و تشخيص أولى الأمر ما فيه صلاح الأمة الإسلامية كتشخيص الإنسان ما فيه صلاحه بالنسبة إلى شؤونه الخاصة، و ما يفعله، أو يتركه. فاخياره في كلّ الأحوال ثابت لا يتغيّر. و على سبيل المثال، فإنّ كلّ واحد منّا حرّ في أكل الرّمّان يوم الجمعة، و في عدم أكله. بيد أنّنا لا نستطيع أن نغيّر حكماً؛ كما لو أردنا أن نشرب خمرأً أو نتعامل بالربا، أو نغصب مال الآخرين و نبطل حكم تملّكهم له، حتّى لو رأينا في ذلك مصلحة لنا. ذلك لأنّ ممارساتنا هذه ستتعارض مع حكم الله، و حكم الله ثابت لا يتغيّر. فهذا مثال في الممارسات الشخصية.

و موضوع وليّ الأمر يجري على نفس النسق. غاية الأمر أنّه يجري بالنسبة إلى الأمور العامة وفقاً للمصالح الكلية مع رعاية حفظ الأحكام الإلهية الكلية استهداءً بالنهج الذي رسمه القرآن المجيد، و بيّنه النبيّ الكريم.

حكم عمر المخالف لحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير مقبول

والنتيجة الحاصلة إنّ وليّ الأمر هو بمنزلة أي مكلف، غاية الأمر أنّه يتولّى الشؤون النوعية التي هي للعامة. فكلّ صلاحية وسلطة لشخص من الأشخاص في شؤونه الشخصية والعائلية، بالنسبة لولي الأمر تعتبر من صلاحياته في الشؤون العامة والاجتماعية.

ولوليّ الأمر حقّ التصرف في الشؤون الاجتماعية وفقاً لما يراه صالحاً بالنسبة إلى المصالح العامة مع رعاية حكم الله في كلّ واقعة وحادثة.

ولو قدر أن يسمح لوليّ الأمر التصرف في الأحكام التشريعية، والتكليفية أو الوضعية مراعاة للظروف الزمنية، فسوف لن يبقى أيّ حكم وأيّ شريعة أبداً. لأنّ كلّ واحد من أولي الأمر إذا رفع حكماً أو وضعه، فإنّ الشريعة سوف تتغير، وأساسها سوف ينقلب بعد تعاقب عدد من أولي الأمر، وبالتالي لا يمكننا أن نتصور معنى ومفهوماً لاستمرار الشريعة حتى يوم القيامة.

وما الفرق بين أن يقال: إنّ حكم التمتع بالنساء نكاحاً مؤقتاً، وحكم التمتع بالنساء في الحج وغيره لا ينسجمان مع مناسك الحج وطقوسه العبادية ووضع الحاج؛ وينبغي رفعهما؛ وبين أن يقال: إنّ استرقاق العبيد لا ينسجم مع واقعنا المعاصر هذا اليوم، وينبغي إلغاؤه؛ وبين أن يقال: إنّ المدنية المعاصرة لا تستسيغ ولا تستوعب تطبيق الحدود الإلهية كقطع يد السارق، ورجم الزاني وجلده، والقصاص من الشخص القاتل. وإنّ القوانين السائدة في عالم اليوم لا تقرّ ذلك ولا تقبله؛ فينبغي رفع ذلك. ومثال ما ذكرنا كثير.

ويستفاد هذا المعنى من بعض الروايات المأثورة في هذا الباب: إذ جاء في بعضها أنّ أبي بن كعب قام بوجه عمر وقال له: ليس لك أن تغير حكم القرآن وحكم رسول الله! ولم يجبه عمر.

جاء في " الدرّ المشثور " : أخرج إسحاق بن رَاهُوَيْه في مُسْنَدِهِ وَ أَحْمَدُ عَنِ الْحَسَنِ : أَنَّ عُمَرَ
 بَنَ الْخَطَّابِ هَمَّ أَنْ يَنْهَى عَنْ مُتْعَةِ الْحَجِّ فَقَامَ إِلَيْهِ أَبِي بَنُ كَعْبٍ ؛ فَقَالَ : لَيْسَ ذَلِكَ لَكَ ! قَدْ نَزَلَ
 بِهَا كِتَابُ اللَّهِ وَ اعْتَمَرْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ فَنَزَلَ عُمَرُ .^١
 وجاء فيه أيضاً : أخرج البخاريّ و مُسْلِمٌ وَ النَّسَائِيُّ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : اخْتَلَفَ
 عَلِيٌّ وَ عُثْمَانُ وَ هُمَا بِعُسْفَانَ فِي الْمُتْعَةِ ؛ فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنِ أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَ آلِهِ] وَ سَلَّمَ ؛ قَالَ : فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ أَهْلًا بِهَا جَمِيعًا .^٢

كلمات صادقة في الدعوة إلى لزوم الأخذ بالسنة وترك البدعة

استبان لنا ممّا تقدّم أنّ هذه التغييرات والتحريفات التي قام بها عمر في الشريعة المحمّديّة
 كانت غير صحيحة. وعلى فرض اختياره للخلافة وحكومته الشعبيّة كما يظنّ العامّة، فإنّ تلك
 الممارسات لا تقبل منه.

ولم يمه عمر عن متعة الحجّ فحسب، بل ونهى عن متعة النساء وقال : من تزوّج امرأة إلى
 أجل، أجريت عليه الحدّ .^٣ أي : أنّه يجري حدّ الزنا على من يتمتّع بالنساء تمتعاً شرعيّاً. وله في
 كثير من الأمور الأخرى ممارسات مناهضة للشريعة، وهي مدوّنة في الكتب المفصّلة للشريعة
 والعامّة.

وتسلّم عثمان مقاليد الأمور تأسياً بسنة أبي بكر وعمر. فعندما لم تثمر المناقشات و
 المباحثات التي دارت في الشورى المرشحة من قبل عمر بعد مضي ثلاثة أيام، عرض عبد
 الرحمن بن عوف على أمير المؤمنين عليه السلام أن يبايعه على أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله
 وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر [فأبي الإمام] فقال : بل على العمل بكتاب الله وسنة رسول الله
 واجتهاد رأيي.

١ تفسير " الدرّ المشثور " ج ١، ص ٢١٦ ؛ و تفسير " الميزان " ج ٢، ص ٩٦

٢ تفسير " الدرّ المشثور " ج ١، ص ٢١٦ .

٣ " الميزان " ج ٢، ص ٩١، نقلاً عن " سنن البيهقي " .

فعدل عنه إلى عثمان وعرض عليه ذلك فقال : نعم ! فبايعه ابن عوف، واختاره للخلافة وفقاً لهذا الأصل.^١

ولهذا نرى عثمان في أيام حكومته قد احترم ما أحدثه أبو بكر وعمر في الشريعة من مخالفات، وأيد أحكامها المختلفة. وكذلك كانت سجيّة معاوية بن أبي سفيان و باقي خلفاء بني أمية فإنهم كانوا يحترمون سيرة الشيخين ؛ بينما لا نجد محملاً صحيحاً لذلك من منظار البحث العقليّ والنقليّ.

إننا نعمل بكتاب الله و سنّة نبيّه لأننا نعتبرهما معصومين من الخطأ والانتهاك، وإلاّ فما هو الدليل القاطع الذي يلزمنا أن نبني كسبنا و علمنا و عبادتنا و نكاحنا و جهادنا و أمورنا الاجتماعية إلى يوم القيامة وبدون حجّة قاطعة على مبدأ ليس له ركيزة قويّة راسخة ؟

ما هو المبرر لممارسات عمر، والحال أنّه لم يكن معصوماً، ولم يرد في كتاب الله و سنّة رسوله صلّى الله عليه و آله ما يبيح عمله؟! إذن بأي حق تصرف كذلك؟ و إذا كان تصرفه معتمداً على دليل هو يعرفه! لكن بالنسبة لنا ما هو دليلنا العقلي والشرعي الذي يبيح لنا اتباعه إلى يوم القيامة؟ و احترام أمره و نهيه و إعطاء تشريعه قيمة و اعتباراً مقابل كتاب الله و تشريع رسول الله صلّى الله عليه و آله و نعتبر ذلك قاعدة من قواعد الدين؟! .

ولو كانت لعمر حكومة شرعيّة، و كان وليّ الأمر على أساس الواقع والحقيقة، فإنّ ذلك يرتبط بعصره، و ينبغي أن تطبّق أوامره و نواهيه في زمانه، لا أن تبقى نسلاً بعد نسلٍ و جيلاً بعد جيلٍ إلى الأبد.

هذه طامّة كبرى قد ابتلى بها إخواننا العامّة. وليت شعري ما هو الدافع لهم على أن يثقلوا كواهلهم بهذه الأعباء و الأوزار و المتاعب؟ و ما هو مرادهم من القول "لبيك" و ما الهدف من القيام بالحجّ؟ إن كان من أجل اتباع الحقّ والحقيقة، و أمر الله و كتابه و سنّة رسوله، فقد علمنا أنّ ذلك ليس كذلك.

١ " شرح نهج البلاغة " لابن أبي الحديد، طبعة مصر، دار إحياء الكتب العربيّة، سنة ١٣٨٥ هـ، ج ١، ص ١٨٨ و ١٩٤ .

وإن كان إرضاء لعمر وغيره من الخلفاء، فلا بدّ أن نعلم أنّ ذلك خطأ لا يغتفر،
وسيشملهم قوله تعالى: **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرْ كُمْ**.^١

إنّ كتاب الله وسنّة رسوله أصلاً من أصول العمل بالدين؛ وإقحام سيرة الشيخين
وسنّة عمر يمثل نسخاً للقرآن والشريعة المحمّديّة، وإدخالاً للباطل وتضعيفاً للكتاب.
وخلافنا نحن الشيعة مع إخواننا العامّة هداهم الله إلى الصّراطِ المُستقيمِ وَ النَّهْجِ الْقَوِيمِ هو
أننا نجعل كتاب الله وسنّة رسوله والمعصومين محوراً وأساساً للدين والاستنباط، بيد أنّهم
يلحقون بهما سيرة الشيخين؛ وبالتالي فإنّ مبادئهم المستنبطة مستمدّة من أفكار الشيخين
وأرائها.

ومن الضروريّ هنا أن نذكر نكتة تتمثل في أنّ العامّة يعتبرون أمير المؤمنين عليه السلام
خليفة رابعاً بدون أيّ إشكال. ويطلقون على الخلفاء الأربعة: الخلفاء الراشدين. ويحقّ لنا أن
نقول هنا متسائلين: ما هو الدليل الذي يلزمكم بالعمل بسيرة الشيخين ولا يلزمكم بالعمل
بسيرة أمير المؤمنين عليه السلام؟ ألم يكن خليفتمك المنتخب بالحقّ؟ لماذا تعرضون عن سنّته
ولا تعملون بها؟ وقد جاء في كتبكم المعتربة كلّها أنّه كان يجيز المتعة، وقد أفتى بإباحة الزواج
المؤقت علناً، وكان يأمر بحجّ التمتع جهاراً، فلم لا تقدّمون سنّته وسيرته على سنّة الآخرين
وسيرتهم؟ وعلى فرض تعارضها مع سيرة عمر و أبي بكر و تساقط السيرتين من الحجّية، بيد
أنّ الأصل هو الرجوع إلى الكتاب والسنّة، وهو ما يمثل - بالتالي - فقه أهل البيت عليهم السلام.
وقد آن الأوان لإخواننا العامّة أن يرجعوا إلى تأريخهم ويسبروا زواياه وحنياه بالفكر والتأمّل،
والدراية والتدبّر. ويفرزوا بالجرح والتعديل ما أضيف إلى الدين ووضع فيه، ويعملوا وفقاً لما
يتطلّبه الواقع ومتن الحقّ.

ومن المناسب هنا أن نذكر حكایتين: الأولى: جاء في " الدرّ المنتثور " : أخرج البخاريّ،
ومسلم عن أبي حمزة قال : سألت ابن عبّاس عن المتعة، فأمرني بها. وسألته عن الهدي، فقال :
فيها جزور، أو بقرة، أو شاة، أو شرك في دم ! قال: وكان ناس كرهوها، فنمت، فرأيت في المنام

١ الآية ١٤، من السورة ٣٥ : فاطر .

كَانَ إِنْسَانًا يَنَادِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَمُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ. فَأَتَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَحَدَّثْتُهُ، فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ، سُنَّةُ أَبِي الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَآلِهِ] وَسَلَّمَ.^١

الثانية : نقل عن الراغب الإصفهاني في كتابه : “المحاضرات” وهو من الكتب المفيدة، أنه قال : سأل يحيى بن أكثم شيخاً من أهل البصرة فقال له : بمن اقتديت في جواز المتعة ؟ فقال الشيخ : بعمر بن الخطاب. فقال له : كيف و عمر كان من أشد الناس فيها ؟

قال [الشيخ] : نَعَمْ، صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْهُ أَنَّهُ صَعَدَ الْمِنْبَرَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! مُتَعَتَانِ أَحَلَّهُمَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَكُمْ ؛ وَ أَنَا أَحَرَّمُهُمَا عَلَيْكُمْ وَ أَعَاقِبُ عَلَيْهِنَّ. فَقَبِلْنَا شَهَادَتَهُ؛ وَ لَمْ نَقْبَلْ تَحْرِيمَهُ.^٢

[تم انتخاب هذا البحث بتصريف وتلخيص من كتاب معرفة الإمام، الجزء السادس ص ٤٢ حتى ١١٨ لمؤلفه سباحة آية الله السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني رضوان الله عليه].

١ تفسير “ الدر المشور ” ج ١، ص ٢١٦ و ٢١٧ .

٢ “ أصل الشيعة وأصولها ” الطبعة العاشرة، ص ١٧٨ .